

## دور المصارف في توفير التمويل اللازم لتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة بالاقتصاد الليبي

دراسة تطبيقية على المشروعات الصغرى والمتوسطة بمدينة مصراته

د. رمضان علي محمد أبوراوي

كلية العلوم التقنية مصراته

[Ramadanaborawi@yahoo.com](mailto:Ramadanaborawi@yahoo.com)

### مستخلص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها، والتعرف على أهم العوائق أمام تمويل المشروعات الصغرى و المتوسطة من المصارف والمؤسسات المالية، وكذلك التعرف على الدور الذي تلعبه المؤسسات المصرفية في تمويل المشروعات بالاقتصاد الليبي . هذه الدراسة تطبيقية بمدينة مصراته على عينة عشوائية من الموظفين بالمصارف أصحاب المشاريع، حتى يتسنى للباحث التعرف أهم الأسباب المعرقله للمصارف في تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة وأهم الفرص التي تتيحها المصارف لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وخلصت الدراسة إلى أن :  
تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض يجعل الكثير من أصحاب المشاريع الصغيرة يحجمون عن الاقتراض، وكذلك ارتفاع تكلفة التمويل مقارنة مع معدل العائد على المشروع، إضافة إلى إن القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تكون غير كافية ، كما إن معظم المصارف لا ترغب بتقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لارتفاع درجة المخاطرة، رغم محاولة بعض المصارف توفر التسهيلات للإجراءات الإدارية والمالية لجلب المواد الخام ومستلزمات المشاريع، كذلك تأمين الخدمات المصرفية بكل يسر .

الكلمات المفتاحية : المصارف ، التمويل ، المشروعات الصغرى والمتوسطة، التنمية ، الاقتصاد.

### Abstract :

This study aimed to shed light on the reality of small and medium enterprises and their financing methods, and to identify the most important obstacles to financing small and medium enterprises from banks and financial institutions, as well as to identify the role played by banking institutions in financing projects in the Libyan economy. This study is applied in the city of Misurata on a random sample of employees in banks with entrepreneurs, so that the researcher can identify the most important reasons obstructing banks in financing small and medium projects and the most important opportunities offered by banks to finance small and medium projects, and the study concluded that: The complexity and multiplicity of procedures for obtaining loans makes many Small business owners are reluctant to borrow, as well as the high cost of financing compared to the rate of return on the project, in addition to the fact that loans granted to small and medium enterprises are often insufficient, and most banks do not want to provide the necessary financing for small and medium enterprises due to the high degree of risk, despite Some banks attempt to provide facilities for administrative and financial procedures to bring in raw materials and project requirements, as well as to secure banking services with ease.

**Keywords:** banks, finance, small and medium enterprises, development economy.

### 1- المقدمة :

تعد المشروعات الصغرى والمتوسطة من القطاعات الاقتصادية الهامة التي تستحوذ على اهتمام كبير في الدول المتقدمة والنامية، وكذلك المنظمات والهيئات الدولية في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، ويعد نقص التمويل من العقبات الرئيسية التي تواجه هذه المشروعات وهذا يؤثر على قدرتها في الاستمرار والنمو، كما تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لها من دور توديه في زيادة النمو الاقتصادي و توفير فرص العمل وتقليص معدلات البطالة وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية (البدري،2006). إن تنوع مصادر التمويل للمشروعات له أهمية بالغة ، إلا إن شروط الاقتراض أحيانا تكون معقدة ولا تستطيع المشروعات الصغرى والمتوسطة تليتها وهذا يسبب ضعف الحصول على الائتمان بطرق

ميسرة، وكذلك عدم رغبة ملاك المشروعات والذين هم في الغالب أفراد او عائلات وأصدقاء في إدخال مساهمين جدد أو عدم قدرة إدراج شركاتهم بالأسواق المالية (بوفرنه، 2006).

## 2- مشكلة الدراسة:

تعد مشكلة التمويل من أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، فأصحاب هذه المشروعات عادة ما يكونون من المهنيين الصغار، ولا تتوفر لديهم المدخرات المالية الكافية التي تمكنهم من إنشاء مشروعاتهم الخاصة أو تطوير هذه المشاريع، وقد لا يوجد لديهم الضمانات الكافية التي يمكن تقديمها للمصارف والمؤسسات المالية للحصول بموجبها على القروض، وهي من أهم العوامل المؤثرة على تمويل هذه المشروعات بالرغم من صغر وبساطة رأس المال اللازم نظرا لصعوبة شروط الإقراض في عدم توفير الضمانات الكافية، وهذا يشكل عبئا كبيرا بالنسبة لهذه المشروعات ويتنافى مع متطلبات تمويلها وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤلات التالية :

- 1- ما هو واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي وكيف يتم تمويلها ؟
- 2- ما دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بالاقتماد الليبي بمدينة مصراته ؟
- 3- ما هي الأسباب التي تشكل عائقا أمام تمويل المشروعات الصغرى و المتوسطة خاصة من جانب المصارف في الاقتصاد الليبي بمدينة مصراته ؟

## 3- فرضيات الدراسة: تستند هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى الرئيسية :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الباحثين نحو توفير المصارف لاحتياجات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة .
- **الفرضية الثانية الفرعية :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الباحثين نحو الأسباب والتحديات التي تشكل عائقا أمام تمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة.

#### 4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

- 1- إلقاء الضوء على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي وطرق تمويلها.
- 2- التعرف على أهم العوائق أمام تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في المصارف والمؤسسات المالية في الاقتصاد الليبي.
- 3- التعرف على الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بالاقتصاد الليبي.
- 5- أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في الآتي:
  - تتبع أهمية الدراسة من أهمية المشروعات الصغرى كداعم قوي للاقتصاد الوطني.
  - تشخيص واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة بالاقتصاد الليبي لإمكانية وضع خطط من شأنها الرقي بهذه المؤسسات.
  - التعرف على أهم عراقيل وصعاب تمويل وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- 6- منهجية الدراسة:

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، والذي يهدف إلى وصف الظاهرة وتشخيصها وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة بغرض فهمها وتحديد أسبابها، وذلك من خلال الاعتماد على المراجع والكتب، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وفي الجانب العملي تم تجميع البيانات من خلال صحيفة الاستبيان والتي تم تقديمها للإدارة المصارف وإدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام أحد البرامج الإحصائية الجاهزة spss للوصول إلى أهداف الدراسة .

6- حدود الدراسة: الحدود المكانية للدراسة ؛ الاقتصاد الليبي دراسة تطبيقية بمصدراته، والحدود الزمنية للدراسة ؛ خلال سنة 2022، والحدود الموضوعية ؛ دور المصارف في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغرى.

## 7- الدراسات السابقة:

1-دراسة(أحمد 2007) بعنوان : دور المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين المصارف التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والدور المتوقع من تلك المصارف في تنمية هذه المشروعات من خلال برامج تمويلية متنوعة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تدني مساهمة المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة، كما تبين ان سياسات الإقراض ومنح الائتمان تتم وفق تاريخ الاستحقاق، و تهتم بأنواع الأصول التي يمكن قبولها كضمانات ، ولا تأخذ في الاعتبار التقلبات التي تتعرض لها القيمة السوقية لهذه الأصول.

2-دراسة (أبوصاع،2009) بعنوان : دور التمويل المصرفي في تطوير الصناعات الصغيرة، وهدفت الدراسة إلى معرفة أهم مصادر التمويل للصناعات الصغيرة في ليبيا ومحاولة اقتراح أنواع وأساليب جديدة في التمويل تساهم في تطوير هذه الصناعات، وكان من أهم نتائج الدراسة، أن المشروعات الصناعية الصغيرة في ليبيا تتلقى تمويل صغير الحجم لا يفي باحتياجاتها مع شروط سداد غير ميسرة وهو ما يؤدي إلى عدم سداد هذه الديون.

3-دراسة (بتال وآخرون، 2011) بعنوان: دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة في العراق، هدفت الدراسة إلى معرفة دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم فكرة عن التمويل وأنواعه ومخاطره وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، وجود دور للمصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشاريع، أو إنشاء وحدات خاصة داخل المصارف لتمويل هذه المشاريع.

4-دراسة (إجباره وإجباره،2016) بعنوان: دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستعراض تجارب بعض الدول العربية في دعم هذه المشروعات، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن

التجربة الليبية هي تجربة حديثة وتحتاج إلى الكثير من الدعم من أجل تطوير صيغ للتمويل الإسلامي لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

#### ▪ الجانب النظري :

##### أولاً: المشروعات الصغرى والمتوسطة:

##### أ- مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة:-

لا يوجد اتفاق محدد وموحد دولياً لمفهوم وتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد أشارت بعض الدراسات ذات العلاقة إلى وجود أكثر من 55 تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدة دول، ويرجع ذلك إلى الاختلاف الكبير والتباين في درجة النمو، والذي ينعكس على مستوى التطور التكنولوجي، واختلاف القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه المشروعات، واختلاف فروع النشاط الاقتصادي داخل القطاع الواحد، وتعددت المعايير المستخدمة في تحديد وتصنيف المشروعات فيما إذا كانت صغيرة أو متوسطة، وهذه المعايير تنقسم في مجملها إلى: معايير كمية، ومعايير نوعية، مثل عدد الآليات، مستوى التكنولوجيا المستخدمة، طريقة الإدارة أو درجة الاستقلالية، حجم المبيعات وحصة المنشأة في السوق، قيمة الأصول، ورأس المال المستثمر أو رأس المال الثابت (إجبارة، 2016، ص110).

و تعرف المشروعات الصغيرة مثلاً بأنها: " كل شركة او منشأة فردية تمارس نشاطا إنتاجيا او خدميا او تجاريا، ويقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف ولا يتجاوز مليون دينار، ولا يزيد عدد العاملين فيها 50 عاملاً" (البدري، 2006 )

##### ب- خصائص ومزايا المشروعات الصغرى والمتوسطة:

تتصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المشروعات الكبيرة ومن أهمها ما يلي: (عبد الله، 2016، ص153) و(الحسيني، 2006، ص13)

1- تنمية المواهب والإبداعات والابتكارات .

2- المساهمة في تحقيق التكامل مع الصناعات الكبيرة، حيث تقوم بعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج للصناعات الكبيرة.

- 3- خلق فرص عمل أكثر للتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص عمل في الصناعات الكبيرة، ومن تم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال.
- 4- لا تتطلب المشروعات الصغيرة كوادِر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة المنتجات.
- 5- تتميز المشروعات بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع المتغيرات الاستثمارية، أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته.
- 6- تتميز المشاريع الصغرى بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة.
- 7- تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتحقيق التوازن الإقليمي داخل المجتمع من خلال التنمية الاقتصادية - صناعة، تجارة، خدمات - والاستثمار الجغرافي.
- ج- أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة:
- تأتي أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركاً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ما يلي:
- 1- تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو 90% من إجمالي الشركات، وتساهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، وفي ليبيا بلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب إحصاء 2006 حوالي 125000 مشروع وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الليبي نسبة 16% مشروعات خدمية و7% للمشروعات الصناعية و4% للمشروعات الزراعية والحيوانية .
- 2- تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة أساسية من وسائل مواجهة البطالة، نظراً لطبيعتها أنشطتها وما تتميز به من اعتمادها على العنصر البشري، فهي توفر العديد من فرص العمل في الدول المتقدمة والنامية، وبالنسبة للبيئة الليبية فقد أدرك قطاع القوى العاملة أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في توظيف الشباب حيث وجد أن عدد

العاملين بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا بلغ 400284 عامل وأن نسبة غير الليبيين منهم تجاوزت 70% (مجلس التخطيط الوطني، 2008)

3- تساهم المشروعات الصغرى والمتوسطة في زيادة الصادرات من السلع والخدمات إلى الخارج و ينعكس ذلك على زيادة الدخل القومي وميزان المدفوعات وارتفاع الاحتياطات من النقد الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية

4- تعتبر المشروعات الصغرى والمتوسطة أحد القنوات الهامة لتعبئة وجذب مدخرات الأفراد وتحويلها إلى استثمارات منتجة بدلا من الاحتفاظ بها جامدة.

5- تساهم المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المكانية، لكونها تتسم بالمرونة في التنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات جديدة في المناطق الريفية.

#### د- مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تصنيف مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى:

أولا : مصادر تمويل مباشرة: وتشتمل على:

1- التمويل الداخلي: ويتمثل هذا التمويل في مدخرات صاحب المشروع أو ثروته الخاصة او الأرباح غير الموزعة وفي أغلب الأحيان هذا التمويل يكون غير كاف لإقامة المشروع مما يجعل كثيرا من أصحاب المدخرات الشخصية يعزفون عن إقامة مثل هذه المشروعات (حداد، 2006، ص 25)

2- التمويل الخارجي: ويتمثل هذا التمويل عادة في الاقتراض من المصارف التجارية، والمصارف المتخصصة ويتميز هذا النوع من الاقتراض بارتفاع تكلفته وبشروطه الصعبة حيث لا ترغب المصارف في إقراض هذه المشروعات لاعتقادها بأنها غالبا ما تتعثر في السداد وبالتالي لا يوجد خيار آخر أمام المشروعات الصغرى والمتوسطة إلا اللجوء إلى الاقتراض من الأقارب والأصدقاء (النسور، 2009، ص 383).

ثانيا : مصادر تمويل غير مباشرة: وتشتمل على:

1- برامج الكفالة المصرفية (ضمان مخاطر القروض): إن استمرار القيود والصعوبات التي تحد من فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفي، قد أسهم



في تعميق الفجوة بين المصارف كمؤسسات تمويلية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة كأنشطة تنموية. (البرغوثي، 2014، ص81).

2- التمويل التأجيلي: يعتبر التمويل التأجيلي أسلوب من أساليب التمويل يقوم بمقتضاه الممول شراء أصل رأسمالي تم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يستلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجاريه محددة للمؤجر كل فترة زمنية مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل شركات رأس المال المخاطر.

من أسباب إجماع المصارف عن تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة مايلي(باعمر، 2002):

1- عدم ملائمة معايير الإقراض: حيث تضع المصارف العديد من المعايير والشروط والتي يجب توافرها في المشروعات التي يمكن ان تحصل على تمويل، ولا تتناسب هذه المعايير والشروط غالبا مع طبيعة وخصائص المشروعات الصغرى والمتوسطة.

2- ضعف الهياكل التمويلية للمشروعات الصغرى والمتوسطة: حيث المصارف العديد من النسب والمؤشرات المالية المستخرجة من المراكز المالية للمشروعات مثل نسب الرافعة التشغيلية، ونسبة المصروفات للإيرادات ومعدلات الربحية إلى غير ذلك من المؤشرات الائتمانية، وهو مالا يمكن توفره غالبا في تلك المشروعات لتحديد الجدارة الائتمانية ومن ثم عزوف المصارف عن تمويل المشروعات.

3- ضعف الضمانات: تعد الضمانات من أهم عناصر منح الائتمان في المصارف، وفي الوقع العملي لا تتوفر لدى المشروعات الصغرى والمتوسطة الضمانات اللازمة للتمويل، ومن ثم تحجم المصارف عن تمويل هذه المشروعات نتيجة عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل.

4- عدم انتظام السجلات المحاسبية: تعتمد المصارف في منح الائتمان على دراسة السجلات المالية والحسابات الختامية المنتظمة والمعتمدة من مراجعي لأن البعض لا يمسك السجلات المحاسبية حتى يتجنب المشكلات الضريبية.

5- عدم القدرة على إعداد ملف ائتماني: تفتقد العديد من المشروعات الصغرى والمتوسطة للخبرة المصرفية والقدرة على إعداد ملف ائتماني بصورة صحيحة من المعايير الهامة للحصول على التمويل.

6- عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية سليمة وموضوعية: من أهم متطلبات المصارف لمنح الائتمان وجود دراسة جدوى اقتصادية للمشروع المطلوب تمويله، وذلك نظراً لارتفاع تكلفة إعدادها لا يستطيع أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة تقديمها.

7- ارتفاع درجة المخاطرة: تتسم غالبية المشروعات الصغرى والمتوسطة بارتفاع المخاطرة نظراً لطبيعة تكوينها، والتي تعتمد في الغالب على شخص واحد وعائلة واحدة إضافة إلى ضعف المراكز المالية، مما يشكل عائقاً أمام المصارف بتمويل تلك المشروعات حيث تهتم المصارف دائماً بتمويل المشاريع ذات المخاطر المنخفضة.

8- عدم وجود جهات داعمة المشروعات الصغرى والمتوسطة: تتسم غالبية المشروعات الصغرى والمتوسطة بالفردية وعدم وجود جهات تدعم تلك المشروعات، وتقوم بالعمل على تنظيم أعمالها وتطويرها.

9- عدم ملائمة صيغ التمويل المصرفي التقليدية للمشروعات الصغرى والمتوسطة: تحتاج غالبية المشروعات الصغرى والمتوسطة إلى تمويل متوسط أو طويل الأجل لأغراض الإنشاء والاستثمار، وهو ما لا يتوافق مع معايير منح التمويل بالمصارف، والتي تفضل دائماً منح القروض قصيرة الأجل والتي تتناسب مع طبيعة الموارد المالية بالمصارف والتي تتسم بأنها قصيرة الأجل.

10- ضعف الخبرات المتراكمة لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة: من أهم معوقات منح تمويل لهذه المؤسسات أن القائمين عليها يفتقدون إلى الخبرة العلمية لإدارة تلك المؤسسات، والتعامل مع معطيات السوق المتغيرة مما يعرضها للمخاطر.

### ثالثاً: المصارف التجارية في الاقتصاد الليبي:

المصارف التجارية: هي تلك المؤسسات التي تتخصص في تلقي الودائع، ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المكملة مثل شراء أو بيع أوراق تجارية

وتحصيل كبنواتها، وتحصيل الأوراق التجارية، وخصم الكمبيالات وقبولها، وشراء وبيع العملة الأجنبية، وفتح اعتمادات مستندية هو إصدار خطابات الضمان .

### خصائص المصارف التجارية:

المصارف التجارية تتميز ببعض الخصائص أهمها :

- 1- القدرة على منح الائتمان عن طريق إضافة نقودا مصرفية إلى كمية النقود
- 2- يعتمد الجزء الأكبر في مواردها على الودائع
- 3- العوامل المؤثرة في حجم الودائع ونوعيتها على مستوى المصارف التجارية هي:
  - تشكيلة الخدمات المصرفية الإسمية والنوعية التي يقدمها المصرف .
  - سياسة المصرف ومركزه المالي سواء كان قويا أو ضعيفا.

### أهمية المصارف التجارية:

تظهر أهمية المصارف في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى المتوفرات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي:

- 1- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للثنتين.
- 2- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد
- 3- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في المشاريع ذات المخاطرة العالية.
- 4- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- 5- إن وساطة المصارف تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

### مخاطر التمويل المصرفي:

تنشأ المخاطر المالية المؤدية لانخفاض فعالية هيكل التمويل كمصدر مالي إما بسبب المخاطر المادية التي يترتب عنها تلف أو فقدان أحد عناصر الأصول المادية الملموسة بفعل بعض الحوادث أو بسبب المخاطر الفنية الناتجة من التوسع الاقتصادي في الإنتاج مع نقص الكفاءات البشرية القادرة على استيعاب هذا التوسع فنيا وتكنولوجيا سواء من

حيث طرق وأساليب الإنتاج أو تشغيل المعدات أو بسبب المخاطر الاقتصادية الناتجة عن التدهور في الطلب أو شدة المنافسة أو تحول السوق من سوق مخطط لسوق يركز عليه اقتصاد السوق أو عدم القدرة على توفير المستلزمات الضرورية للإنتاج وتزداد حدة هذه المخاطر طبقاً لنوع السلعة التي يتم إنتاجها والخصائص التسويقية المميزة لها، بجانب هذه المخاطر توجد المخاطر المالية الناتجة عن الاعتماد المتزايد على الديون كمصادر تمويلية خارجية وارتفاع التكاليف السنوية بمعدل أكبر من معدل الزيادة في إيرادات النشاط التجاري (كمحو، 1997، بدون).

#### ز - الحلول الممكنة لتفادي مخاطر التمويل المصرفي:

يمكن تفادي مخاطر التمويل السابق الإشارة إليها بعدد من الوسائل أهمها اتخاذ إجراءات لتحمل المزيد من النفقات وهذا يتطلب من إدارة الشركة أن تكون قادرة على التنبؤ بنوع الخطر والتكاليف المترتبة على حدوثه، تكوين صندوق لمواجهة هذه المخاطر قد يكون في شكل شركة مستقلة ذات شخصية معنوية تستثمر أموال الصندوق في مجالات استثمارية آمنة، تبادل المخاطر مع الآخرين لتحويل الخسارة إلى ربح أو تقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن كمنح الخصومات للعملاء لتنشيط المبيعات والسيولة النقدية وكانت الوسيلة المتبعة في مواجهة مخاطر التمويل يجب على الشركة توزيع تكلفة هذه المخاطر.

#### دور المصارف في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة:

يمكن توضيح التمويل المصرفي على أنه مجمل الوسائل للإقراض والتي تسمح للمؤسسة بضمان استمرارية النشاطات هذا من المنظور الضيق، أما من المنظور الواسع الأقرب للواقع فهو مجموع العليمات التي تبقى من خلالها المؤسسة قادرة على تلبية احتياجاتها من رؤوس الأموال.

ويعرف التمويل على أنه "توفر النقود في الوقت المناسب أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسات في الحاجة للأموال كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات من الاستهلاك والإنتاج على الترتيب وذلك من خلال فترات معينة" (سليمان، 2006):

## حاضنات الأعمال:

تعرف حاضنة الأعمال : بأنها (آلية من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة فهي مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتوفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة لتجاوز أعباء مرحلة الانطلاق قد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة وهذه الأخيرة تعطي لها دعم أقوى) .

### - أهداف حاضنات الأعمال :

تهدف حاضنات الأعمال بصفة أساسية إلى نجاح المنشآت المنتسبة لها وتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام، إضافة للأهداف التالية :

1. مساعدة الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة
2. توفير بيئة أعمال مناسبة لنمو الأعمال الجديدة في المراحل الأولى من عمرها.
3. تقليل تكاليف التأسيس على المبادر الجديد.
4. دعم المهارات والإبداعات لدى أصحاب المشاريع الصغيرة.
5. إعطاء الفرصة للمشاريع الجديدة للنجاح وتوفير البيئة الملائمة لنشأتها وحمايتها.
6. تحويل البحوث و الدراسات إلى مشاريع حقيقية ومنتجات يمكن تسويقها.
7. تقديم مشاريع قوية للمجتمع في المستقبل قادرة على الاستمرار والتطوير .
8. تحقيق مبدأ التنمية الاجتماعية من خلال التنمية الاقتصادية لأفراد المجتمع.
9. نشر ثقافة تقاسم الأخطار والعمل الجماعي والعمل في شكل شبكات واقتسام المعلومات.
10. ربط المؤسسات المختصة بالقطاعات الصناعية والتجارية محلياً وربما في الدول الصناعية المتقدمة.
11. المساهمة في توطين التكنولوجيا المستوردة والمساعدة في نقل التكنولوجيا من الدول المتطورة تكنولوجياً وتعزيز استخداماتها وتطبيقاتها في المجتمع المحلي بما يخدم عملية البناء الاقتصادي. (كمحو، 1997، بدون).

## الجانب العملي :

### أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في إدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة وأداره المصارف، وزع الباحث عدد (130) استبيان كعينة عشوائية بسيطة موزعة على إدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة وأداره المصارف بالتساوي حيث استرجعت عدد (107) استمارة وكانت الاستبيانات الصالحة للتليل كالأتي إدارة المشروعات 47 استمارة، و60 استمارة لإدارة المصارف وينسب 72.31% إدارة المشاريع وبنسبة 92.31% إدارة المصارف وفي العموم 82.31% .

### ثانياً: أداة الدراسة:

■ الاستبيان :استخدم الباحث استبيان لجمع البيانات حول موضع الدراسة حيث تحتوي: المعلومات الشخصية الخاصة بأصحاب المشاريع والمتمثلة في (الخبرة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة) ،وكذلك المعلومات الشخصية الخاصة بموظفي المصارف المتمثلة في (الخبرة في إدارة المصرف -الوظيفة- نوع المصرف). المحور الأول والمتمثل في (توفر المصارف احتياجات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة) ويتضمن (4) عبارات.

2- المحور الثاني والمتمثلة في (الأسباب التي تشكل عائقاً أمام تمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة من المصارف التجارية) ويتضمن (5) عبارات ،كانت الإجابات عن العبارات إجابات مغلقة حسب ليكرث خماسي والجدول رقم (1) يبين الإجابة ومقياسها.

### والجدول رقم (1) يبين الإجابة ومقياسها

الإجابة المتعلقة بالأسباب والمشاكل	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الإجابة المتعلقة بالتوفر	لا تتوفر دائماً	لا تتوفر	في بعض الأحيان	تتوفر	تتوفر دائماً
المقياس	1	2	3	4	5

## 1- الطرق والأساليب الإحصائية المتبعة:

استخدام الباحث برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss من أجل تحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة، حيث استخدم الأساليب الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية. 2- المتوسط الحسابي المرجح والعام. 3- الانحراف المعياري.

4- اختبار شير Shapiro-Wilk لمعرفة البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

5- اختبار (t) للعينة الواحدة. 6- اختبار (t) للعينتين المستقلتين.

ثالثاً: تحليل نتائج الدراسة الميدانية: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

✓ الخبرة لأصحاب المشاريع والموظفين بالمصارف:

جدول (2) يوضح عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة

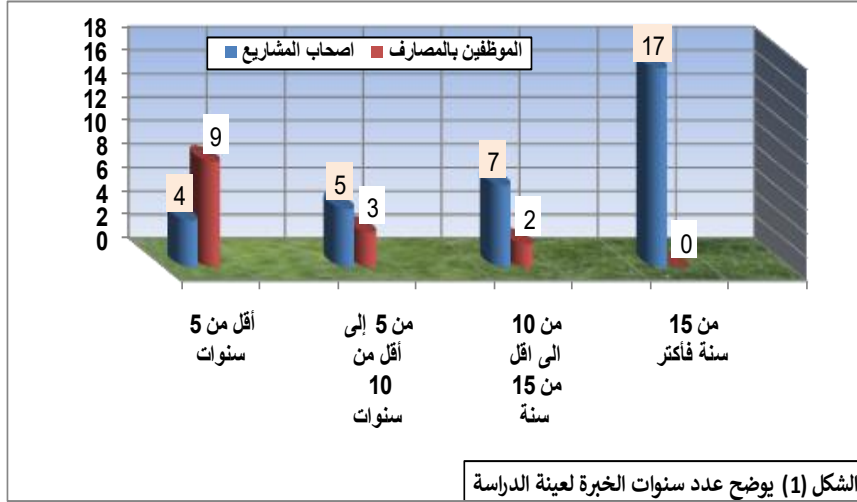
المجموع	أصحاب المشاريع	الموظفين بالمصارف	الخبرة في الوظيفة بالمصرف والخبرة لأصحاب المشروعات	
13	9	4	العدد	أقل من 5 سنوات
27.7	64.3	12.1	النسبة%	
8	3	5	العدد	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
17.0	21.4	15.2	النسبة%	
9	2	7	العدد	من 10 إلى أقل من 15 سنة
19.1	14.3	21.2	النسبة%	
17	0	17	العدد	من 15 سنة فأكثر
36.2	0.0	51.5	النسبة%	
47	14	33	العدد	المجموع
100.0	100.0	100.0	النسبة%	

يتضح من نتائج الجدول أعلاه الآتي:

- أن اغلب عينة الدراسة خبرتهم من 15 سنة فأكثر بنسبة (36.2%).
- أن اغلب عينة أصحاب المشروعات خبرتهم اقل من 5 سنوات بنسبة (64.3%).
- أن اغلب عينة الموظفين بالمصارف خبرتهم من 15 سنة فأكثر بنسبة (51.5%).

✓ **الوظيفة بالمصرف ونوع المصرف:**

الجدول رقم (3) يبين (الوظيفة ونوع المصرف) لعينة الدراسة, والشكل (1)



الجدول رقم - 3

المتغير	الفئة	العدد	النسبة %
المصرف	تجاري	22	66.7
	إسلامي	11	33.3
الوظيفة	رئيس قسم	23	69.7
	مدير إدارة	10	30.3



يتضح من نتائج الجدول أعلاه الآتي:

- أن نسبة الموظفين بالمصارف التجارية هي (66.7%).
- أن نسبة رؤساء الأقسام هي (69.7%).

1- المحور الأول (توفر المصارف التجارية احتياجات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة).

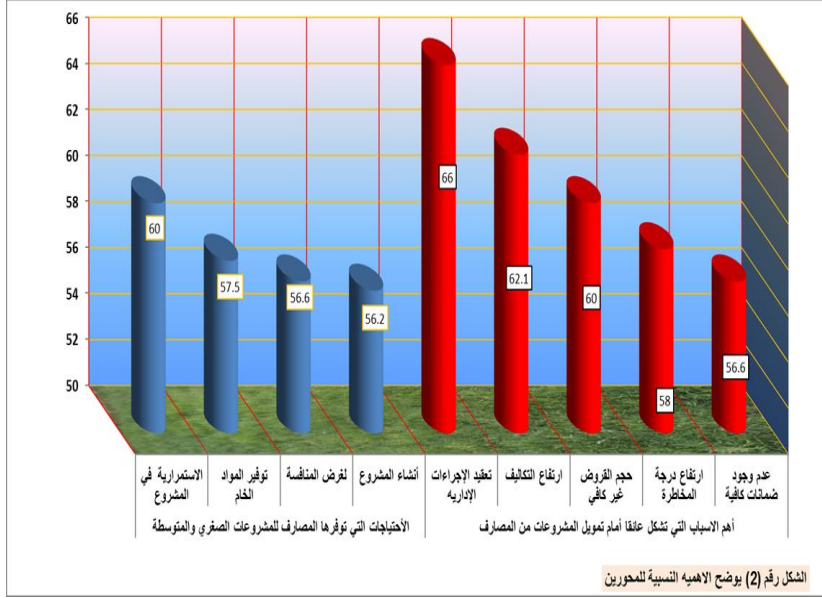
• التحليل الوصفي: الجدول رقم (4) يبين نتائج التحليل الوصفي للإجابات عن عبارات المحور لعينة الدراسة، حيث جاء متوسط الوزن النسبي للأهمية حسب وجه نظر أفراد العينة من إدارة المشروع وإدارة المصارف بنسبة (57.58%) يتضح من الجدول (4) والشكل رقم (2)

جدول (4) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية

الرقم	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	تتوفر الخدمات المصرفية بكل يسر للمشروعات الصغرى والمتوسطة أثناء إنشاء المشروع	2.809	1.191	56.2
2	مدى توفر التسهيلات من المصارف للإجراءات الإدارية والمالية لجلب المواد الخام	2.872	0.969	57.5
3	مدى توفر استجابة المصارف لاحتياجات المشروع لاستمرار التشغيل	3.000	1.063	60.0
4	مدى توفر المصارف التجارية التمويل لتطوير المشروع، لإمكانية المنافسة في السوق المحلي	2.830	0.940	56.6

يتضح من نتائج الجدول أعلاه ان ترتيب الإجابات كالآتي :

- ✓ توفر المصارف التجارية التمويل لتطوير المشروع , لإمكانية المنافسة في السوق المحلي بوزن نسبي (60.0%).
- ✓ مدى توفر التسهيلات من المصارف للإجراءات الإدارية والمالية لجلب المواد الخام بوزن نسبي (57.5%).
- ✓ توفر المصارف التجارية التمويل لتطوير المشروع , لإمكانية المنافسة في السوق المحلي بوزن نسبي (56.6%).
- ✓ تتوفر الخدمات المصرفية بكل يسر للمشروعات الصغرى والمتوسطة أثناء إنشاء المشروع بوزن نسبي (56.2%).



- اختبار الفرضيات:
  - اختبار فرضية البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- لان حجم العينة صغير استخدم الباحث اختبار شيبير Shapiro-Wilk لمعرفة البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

جدول ( 5 ) يبين نتائج اختبار شيبير ويلك

الفئة	مستوي المعنوية المشاهد p value
الموظفين بالمصارف	0.174
أصحاب المشاريع	0.905

يلاحظ من الجدول أعلاه ان مستوي المعنوية المشاهد اكبر من 0.05 مما يدل على ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

• اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية الصفرية  $H_0$ : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الباحثين نحو توفير المصارف لاحتياجات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (موظفي المصارف وأصحاب المشاريع) وللوصول إلى قرار بشأن رفض أو قبول فرضية الصفرية استخدم الباحث اختبار (t) للعينة الواحدة والجدول رقم (6) يبين نتائج الاختبار.

جدول (6) يبين نتائج t

المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوي المعنوية المشاهد
2.878	0.683	1.227	0.226

يتضح من نتائج الجدول أعلاه الآتي:

ان متوسط إجابات الباحثين هو (2.878) وانحراف معياري (0.683) وبمستوي معنوية مشاهدة (0.226) وهو (اكبر) من (0.05) مما يعني (قبول) الفرضية الصفرية وهذا يدل على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن الوسط الحسابي العام نحو توفر المصارف احتياجات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر الباحثين) وتعتبر الإجابات في اتجاه (في بعض الأحيان).

• اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية الصفرية  $H_0$ : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الباحثين نحو الأسباب والتحديات التي تشكل عائقا أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (موظفي المصارف وأصحاب المشاريع) وللوصول إلى قرار بشأن رفض أو قبول فرضية

الصفريّة استخدم الباحث اختبار (t) للعينتين المستقلتين والجدول رقم (7) يبين نتائج اختبار t.

جدول (7) نتائج اختبار t

المتغير	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى المعنوية p value
الموظفين بالمصارف	33	2.917	0.675	0.597	0.554
أصحاب المشاريع	14	2.786	0.720		

من نتائج الجدول أعلاه يتبين الآتي:

أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد تساوي (0.554) وهي (أكبر) من (0.05) وهو يدل على (قبول) الفرضية الصفريّة وهذا يعني أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ووجود أسباب وعوائق أمام التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (موظفين المصارف وأصحاب المشاريع).

2- المحور الثاني (الأسباب التي تشكل عائقا أمام تمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة).

• الجدول رقم (8) يبين نتائج التحليل الوصفي للإجابات للأهمية النسبية عن عبارات المحور لعينة الدراسة.

جدول (8) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية

الرقم	العبرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
1	ترغب المصارف بتقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع ارتفاع درجة المخاطرة .	2.915	1.265	58.3
2	تتوفر قروض طويلة الأجل ميسرة لعدم وجود ضمانات كافية للمصارف .	2.830	1.464	56.6

62.1	1.220	3.10 6	ارتفاع تكلفة التمويل مقارنة مع معدل العائد على المشروع يؤدي في معظم الأحيان الى الخسارة أو توقف المشروعات الصغيرة.	3
60.0	1.063	3.00 0	القروض وصيغ التمويل الإسلامية الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة غالباً ما تكون غير كافية.	4
66.0	1.102	3.29 8	تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض يجعل الكثير من المشروعات الصغيرة يجمعون عن الاقتراض وصيغ التمويل الإسلامية من المصارف.	5

يتضح من نتائج الجدول أعلاه ان ترتيب الإجابات كالآتي.

✓ تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض يجعل الكثير من أصحاب المشروعات الصغيرة يجمعون عن الاقتراض وصيغ التمويل الإسلامية من المصارف بوزن نسبي (66.0%).

✓ ارتفاع تكلفة التمويل مقارنة مع معدل العائد على المشروع يؤدي في معظم الأحيان إلى الخسارة أو توقف المشروعات الصغيرة بوزن نسبي (62.1%).

✓ القروض وصيغ التمويل الإسلامية الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة غالباً ما تكون غير كافية بوزن نسبي (60.0%).

✓ لا ترغب المصارف بتقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع ارتفاع درجة المخاطرة بوزن نسبي (58.3%).

✓ لا تتوفر قروض طويلة الأجل ميسرة لعدم وجود ضمانات كافية للمصارف بوزن نسبي (56.6%).

- اختبار الفرضيات:
- اختبار فرضية البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. لأن حجم العينة صغير استخدم الباحث اختبار شيبير Shapiro–Wilk لمعرفة البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا والجدول رقم (9) يبين نتائج الاختبار.

جدول ( 9 ) يبين اختبار شيبير وبيك

الفئة	مستوي المعنوية المشاهد p value
الموظفين بالمصارف	0.199
أصحاب المشاريع	0.694

يلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوي المعنوية المشاهد اكبر من 0.05 مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- اختبار الفرضية الأولى:
- الفرضية الصفرية  $H_0$ : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين نحو توفير المصارف لاحتياجات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (موظفي المصارف وأصحاب المشاريع) . للوصول إلى قرار بشأن رفض أو قبول فرضية الصفرية استخدم الباحث اختبار (t) للعينة الواحدة والجدول رقم (10) يبين نتائج t.
- جدول (10)

المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوي المعنوية المشاهد
3.030	0.776	-.263	0.794

يتضح من نتائج الجدول أعلاه الآتي:

أن متوسط إجابات المبحوثين هو (3.030) وانحراف معياري (0.776) وبمستوي معنوية مشاهدة (0.794) وهو (اكبر) من (0.05) مما يعني (قبول) الفرضية الصفرية وهذا يدل على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن الوسط الحسابي العام نحو

الأسباب التي تشكل عائقاً أمام تمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة من وجهة نظر المبحوثين) وتعتبر الإجابات في اتجاه (محايد).

• اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية الصفرية  $H_0$ : الفرضية الصفرية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين نحو الأسباب والتحديات التي تشكل عائقاً أمام تمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة .(موظفي المصارف وأصحاب المشاريع). للوصول إلى قرار بشأن رفض أو قبول فرضية الصفرية استخدم الباحث اختبار (t) للعينتين المستقلتين والجدول رقم (11) يبين نتائج اختبار t.

جدول (11) نتائج اختبار t

المتغير	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوي المعنوية المشاهد p value
الموظفين بالمصارف	33	3.103	0.794	0.994	0.326
أصحاب المشاريع	14	2.857	0.729		

من نتائج الجدول أعلاه يتبين الآتي:

أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد تساوي (0.326) وهي (أكبر) من (0.05) وهو يدل على (قبول) الفرضية الصفرية وهذا يعني انه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين نحو الأسباب التي تشكل عائقاً أمام تمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة تعزى إلى (موظف المصارف وأصحاب المشاريع).

❖ ونستخلص من تحليل النتائج السابقة انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن الوسط الحسابي العام (في بعض الأحيان) نحو ترتيب الأسباب التي تشكل عائقاً أمام الحصول على التمويل اللازم للمشروع ,ويعد توفر السيولة ,وصعوبات الإجراءات التنظيمية

والقانونية من أهم العوائق التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في التمويل، وكما هو واضح في الجدول (4) والشكل رقم (2) من وجهة نظر المبحوثين، وهذا يوافق الفرضية الأولى.

❖ وكذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن الوسط الحسابي العام (في بعض الأحيان) نحو توفير المصارف احتياجات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وجهة نظر المبحوثين (موظفي المصارف وأصحاب المشاريع) في ترتيب الأسباب وهي ارتفاع درجة المخاطرة، وعدم وجود ضمانات كافية للمصارف، وارتفاع تكلفة التمويل، والقروض الممنوحة غالباً ما تكون غير كافية، وتعدد وتعدد إجراءات الحصول على القروض، وكان متوسط إجابات المبحوثين هو (2.878) وبتحرف معياري (0.683) وبمستوي معنوية مشاهدة (0.226) وهو (أكبر) من (0.05) مما يعني (قبول) الفرضية الصفرية وهذا يدل على أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن الوسط الحسابي العام نحو توفر المصارف احتياجات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المبحوثين كما هو في الشكل (2) والجدول 8 وتعتبر الإجابات في اتجاه (في بعض الأحيان) وهذا يوافق الفرضية الثانية .

### النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج : توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- 1- للمصارف التجارية بمدينة مصراته دور إيجابي في التمويل لتطوير المشروع، لإمكانية المنافسة في السوق المحلي بمتوسط عام 3.00 وبوزن نسبي (60.0%).
- 2-توفر المصارف التسهيلات اللازمة للإجراءات الإدارية والمالية لجلب المواد الخام بوزن نسبي (57.5%).
- 3- تتوفر الخدمات المصرفية بكل يسر للمشروعات الصغرى والمتوسطة أثناء إنشاء المشروع بوزن نسبي (56.2%).



- 4- وجود دور ايجابي للمصارف بمدينة مصراته في توفر الخدمات المصرفية بكل يسر للمشروعات الصغرى والمتوسطة لتمويلها أثناء انشاء المشروع بمتوسط عام (2.809) ويزن نسبي 56.2% .
- 5- إن أهم الأسباب التي تشكل عائقا أمام تمويل المشروعات هو تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض يجعل الكثير من المشروعات يحجمون عن الاقتراض بصيغ التمويل الاسلامية من المصارف بوزن نسبي (66).
- 6- يعد ارتفاع تكلفة التمويل مقارنة مع معدل العائد على المشروع يؤدي في معظم الأحيان الى الخسارة أو توقف المشروعات الصغيرة بوزن نسبي (62.1%).
- 7- القروض وصيغ التمويل الإسلامية الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تكون غير كافية بوزن نسبي (60.0%).
- 8- لا ترغب المصارف بتقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع ارتفاع درجة المخاطرة بوزن نسبي (58.3%).
- 9- هناك صعوبة في منح القروض طويلة الأجل ميسرة لعدم وجود ضمانات كافية للمصارف بوزن نسبي (56.6%).
- 10- عدم وجود حاضنات الأعمال بشكل كافي وكذلك عدم الاهتمام بها له تأثيرات سلبية في تسهيل الإجراءات الإدارية والمالية والفنية للمشروعات الصغرى والمتوسطة بمدينة مصراته .

ثانيا التوصيات : توصي هذه الدراسة بالاتي :-

- 1- زيادة اهتمام الدولة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الشباب للانخراط في هذه المشروعات .
- 2- تفعيل دور المصارف في تمويل المشاريع بضمانات مقبولة.
- 3- لمشروعات الصغرى والمتوسطة بفاعلية أكبر للوصول إلى مشاريع أفضل للمساهمة في تحسين مستوى الاقتصاد الوطني.

- 4- أنشاء حاضنات الأعمال التي له دور كبير في نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال تقريب وجهات النظر مع المصارف والنهوض بالمشاريع إداريا ,وفنياً وتكنولوجياً .
- 5- نأمل من الباحثين زيادة البحث في لكي نتمكن من الوصول إلى مشاريع أفضل .

### المراجع :

- 1- البدرى ,عبد القادر انويجي ,واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا ,ندوة التنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة ,مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي ليبيا (2006) .
- 2- الربيعي ,فلاح خلف , دراسة تحليلية لمصادر تمويل المنشأة الصغرى والمتوسطة مع التركيز على برامج ضمان القروض ,ندوة التنمية وتطوير المشروعات الصغرى ,مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي ليبيا , (2006) .
- 3- بوفرنه ,فاخر مفتاح , محددات الهيكل التمويلي للشركات الليبية الصغرى والمتوسطة , ندوة التنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة ,مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي ليبيا , (2006) .
- 4- الحسيني, فلاح حسن, إدارة المشروعات الصغرى مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز, دار الشرق عمان .
- 5- محمد عبد الفتاح الصيرفي , إدارة البنوك , دار المناهج للنشر والتوزيع , عمان الأردن , 2006 .
- 6- خالد النويصرى ,دور المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصغرى , رسالة ماجستير ,الأكاديمية طرابلس, 2007.
- 7- أحمد حسين وآخرين , دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة في العراق مجلة جامعة الانبهار للعلوم الاقتصادية والإدارية , المجلة 4 والعدد (7) , 2011 .

- 8- عبد الله الصادق, محمد بالقاسم, الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بمدينة مصراته, مجلة افاق اقتصادية طرابلس, العدد3, 2016 .
- 9- كمحو كنحو عبود, الإدارة المالية , دار المسيرة للنشر والتوزيع , عمان , 1997 .
- 10- باعمر, سمير محمد, معوقات تمويل المنشأة الصغيرة غير الحرفية, ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغرى والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها, الرياض, 2002 .
- 11- سليمانى, نور الهدى, دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية, كلية الاقتصاد, الجزائر, قسنطينية, 2006 .
- 12- البرغتي, ونيس محمد أحمد, معوقات المشروعات الصغرى والمتوسطة, ماجستير, كلية الاقتصاد , بنغازي, 2014.